

تقدير تأثير الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2021)  
 بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

Estimating the impact of tax exemptions on achieving economic development in Iraq for the period (2015-2021)An Applied research in the General Authority for Taxes

Hamid Abdel-Ilah Abdullah Al-Qara Ghoul<sup>1</sup>

Dr. Nidal Raouf Ahmed Al-Haddad<sup>2</sup>

Received

11/9/2023

Accepted

1/10/2023

Published

30/12/2023

**Abstract**

The research aims to identify tax exemptions, their objectives and types, as well as to shed light on the concept of sustainable development, its objectives, dimensions and indicators (economic, social and environmental), as well as to analyze the relationship between tax exemptions and economic development, in addition to measuring and analyzing the impact of tax exemptions on economic development in Iraq for the period (2015 - 2021) using the NARDL model. The research problem centers on the fact that failure to employ financial policy tools correctly led to a weakness in achieving economic justice, which leads to a failure to improve social welfare and an unfair distribution of natural resources. Do tax exemptions affect the achievement of economic development in Iraq, and to prove the research hypothesis, the research sample represented a group of companies covered by tax exemptions, numbering six companies. The financial data was studied and analyzed and its impact on the average per capita GDP as an indicator of economic development in Iraq for the period (2015-2021), and the research concluded that there is a long-term, non-linear positive relationship between corporate tax exemptions and economic development in Iraq. Increasing corporate tax exemptions by (1%) will lead to an increase in economic development in Iraq by (0.798%), while decreasing tax exemptions by (1%) will lead to a decrease in economic development in Iraq by (0.798%). (1.179%), and the research recommends It is necessary to direct exemptions towards vital economic sectors to encourage investment in them that contribute to increasing the gross domestic product and thus its average per capita share to achieve economic development in Iraq.

**Keywords :** Tax exemptions , Sustainable development , Economic development

**المستخلص**

يهدف البحث إلى التعرف على الإعفاءات الضريبية واهدافها وانواعها، وكذلك تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ومؤشراتها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن تحليل العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والتنمية الاقتصادية، إضافة لذلك قياس وتحليل تأثير الإعفاءات الضريبية على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015 - 2021) باستعمال نموذج NARDL، وتتركز مشكلة البحث في ان عدم توظيف أدوات السياسة المالية بشكل صحيح أدى إلى ضعف في تحقيق العدالة

1- Postgraduate Student, Federal board of supreme audit, [hamedb155155@gmail.com](mailto:hamedb155155@gmail.com)

2- Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, [nidhal@pgiafs.uobaghdad.edu.iq](mailto:nidhal@pgiafs.uobaghdad.edu.iq)

الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية والتوزيع غير العادل للموارد الطبيعية، وهل إن الإعفاءات الضريبية تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق؟ ولإثبات فرضية البحث تمثلت عينة البحث بمجموعة من الشركات المشمولة بالإعفاءات الضريبية والبالغ عددها ست شركات إذ تم دراسة وتحليل البيانات المالية وقياس تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2021)، وتوصل البحث إلى وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الأجل بين الإعفاءات الضريبية للشركات وبين التنمية الاقتصادية في العراق، إذ إن زيادة الإعفاءات الضريبية للشركات بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في العراق بنسبة (0.798%)، في حين إن انخفاض الإعفاءات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية في العراق بنسبة (1.179%)، ويوصي البحث بضرورة توجيه الإعفاءات نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية لتشجيع الاستثمار فيها التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي متوسط نصيب الفرد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** الإعفاءات الضريبية، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية.

### المقدمة: Introduction

تعد التنمية الاقتصادية إحدى أدوات التنمية المستدامة والتي لها أهمية بالغة على المستوى المحلي والدولي، إذ تواجه الدول النامية مشكلات كثيرة للتحوّل من الركود والتخلف إلى التنمية والتقدم وحسب طبيعة وظروف كل بلد، فأن النهوض بالمجتمع في جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الإنسانية والثقافية تحتاج إلى القدرة والإمكانات المادية والبشرية، فضلاً عن السيطرة على الموارد الطبيعية وتسخيرها نحو القطاعات المختلفة، يتميز الاقتصاد العراقي بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، ويعد العراق جزء من الدول النامية الذي يعاني من مشاكل عديدة مر بها البلد خلال العقود الماضية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نتيجة الحروب وكذلك بسبب الأعمال الإرهابية مما انعكس على تدهور اغلب القطاعات على مستوى الزراعة والصناعة والخدمات الأخرى الصحة والتعليم أيضا. ولجأ المشرع العراقي إلى استخدام سياسة الإعفاءات الضريبية من أجل تعزيز وتطوير القدرات الاقتصادية ودفع عملية التنمية إلى الأمام عن طريق جذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية لإقامة مشاريع إنتاجية ونقل التكنولوجيا، وكذلك توفير فرص عمل تساهم في تحسين مستوى الدخل والمعيشة، وما جاء من إعفاءات ضريبية بموجب القوانين العراقية كفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها المادة (7) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، وكذلك الإعفاءات التي وردت في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته وأيضاً قانون التنمية الصناعية رقم 20 لسنة 1998، لكن في الواقع لم نتوصل إلى تحقيق التنمية المطلوبة وذلك لأن الاقتصاد العراقي يواجه معوقات وتحديات كبيرة منها الاستقرار السياسي والأمني، و تكون هيكل الدراسة من ثلاث محاور، المحور الأول تضمن المنهجية ودراسات سابقة، أما المحور الثاني تطرق إلى الإطار النظري للإعفاءات الضريبية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، أما المحور الثالث تضمن الإطار التطبيقي للبحث، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة.

### المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة the methodology of Research & previous studies

أولاً: منهجية البحث: the methodology of Research، تتكون من:

- 1: مشكلة البحث Research problem: هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق الدولة أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب عدم توظيف أدوات السياسة المالية بشكل صحيح مما أدى ذلك إلى ضعف تحقيق العدالة الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية والتوزيع غير العادل للدخل والثروة، وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:
- هل إن الإعفاءات الضريبية لها تأثير في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

**2: أهمية البحث research importance:** تتجسد أهمية البحث في كون الإعفاءات الضريبية تعد من المحفزات التي يمنحها المشرع الضريبي للمستثمرين، والتي من شأنها أن تسهم بتنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل المحافظة على البيئة، والإعفاءات الضريبية تقوم بدور مهم في تشجيع الاستثمارات وتوجيهها وفق المتطلبات الحقيقية والتي بدورها تسهم في البناء والتطور في القطاعات كافة (الزراعي، الصناعي، التجاري، الخدمي، وغيرها) من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

**3: اهداف البحث research objectives:** يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على الإعفاءات الضريبية واهدافها وانواعها.

2- تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

3- تحليل العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والتنمية الاقتصادية.

4- قياس وتحليل تأثير الإعفاءات الضريبية على التنمية الاقتصادية في العراق.

5- معرفة مدى تأثير حدوث صدمة (تغيير مفاجئ في المستقبل) في الإعفاءات الضريبية على التنمية الاقتصادية في العراق.

**4: فرضيات البحث hypothesis:** ينطلق البحث من فرضية مفادها:

- وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الأجل بين الإعفاءات الضريبية والتنمية الاقتصادية في العراق.

**5: منهج البحث Research Method:** اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسة بعض الأدبيات والدراسات السابقة وما يتعلق بواقع الإعفاءات الضريبية والتنمية الاقتصادية في العراق، فضلاً عن المنهج الاستنباطي في قياس وتحليل تأثير الإعفاءات الضريبية على التنمية الاقتصادية في العراق.

**6: حدود البحث limitations**

أ- الحدود المكانية: تتمثل في الهيئة العامة للضرائب الكائنة في بغداد.

ب- الحدود الزمانية: تمثلت البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة للمدة 2015-2021.

7- مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بقسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب وكانت عينة البحث ست شركات مشمولة بالإعفاءات الضريبية بموجب القوانين العراقية، وكذلك وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء حيث كانت العينة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة للمدة (2015-2021).

**8 : وسائل جمع البيانات**

1- الجانب النظري: أعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المتمثلة بالقوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة، والكتب والاطاريح والرسائل الجامعية وبحوث ومقالات العراقية والعربية والأجنبية فضلاً عن مواقع شبكة الأنترنت .

2- الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث على البيانات المالية للشركات المشمولة بالإعفاءات الضريبية، والتقارير الإحصائية الصادرة من وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء وبيانات البنك الدولي، وقد تم قياس وتحليل البيانات باستعمال نموذج NARDL وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 17 stata .

**ثانياً: الدراسات السابقة: Previous studies**

1- اسم الباحث والسنة	حميدة حسين سوادي عجل الجبوري 2021
عنوان الدراسة	اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية إشارة خاصة للعراق
مشكلة البحث	1- هل من الممكن الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة؟ 2- هل توجد علاقة بين حجم تلك الموارد ودرجة تحقيق التنمية المستدامة؟ 3- هل توجد تجارب ناجحة لدول حققت نجاحاً في مجال التنمية المستدامة، وهل بالإمكان أن يستفاد الاقتصاد العراقي من تلك التجارب؟

<p>1-تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة ،وتقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الاقتصاد العراقي 2-تقديم مقترحات أو توصيات من أجل تذليل العقبات التي تعترض طريق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي .</p>	أهداف الدراسة
<p>اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ،وكذلك تحليل العلاقة القياسية لبيان اثر إيرادات الموارد الناضبة في مؤشرات التنمية المستدامة .</p>	منهج الدراسة
<p>1-إن الاستغلال العقلاني للموارد القابلة للنضوب من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة 2-نتج عن الارتباط والعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ظهور التنمية المستدامة التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي3-إن التنمية غير المتوازنة أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مجالات مختلفة مثل زيادة التلوث وتأثيره على نوعية الحياة 4-لا توجد خطة لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم واستثمار هذه الإيرادات في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة ،وعليه يعد هذا الاقتصاد اقتصاداً ريعياً.</p>	
<p>سعدون عبد اللطيف فهد محمد / 2020</p>	2-اسم الباحث والسنة
<p>أهمية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية محافظة الأنبار أنموذجاً</p>	عنوان الدراسة
<p>1-عدم وجود إعفاءات مغرية لتشجيع على الاستثمار في المجالات المطلوبة 2-عدم إقبال المستثمرين على القطاعات التي تكون فيها الضرائب تأثير سلبي على استثماراتهم 3-عدم استقرار القوانين المتعلقة بالضرائب والإعفاءات الضريبية.</p>	مشكلة البحث
<p>دراسة وتحليل أهمية الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية في محافظة الأنبار .</p>	أهداف الدراسة
<p>اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة والذي يعتمد على الدراسة الميدانية للحالة ،إذ تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات ، استخدام البرنامج الإحصائي (spss-25)</p>	منهج الدراسة
<p>إن الدول التي تتمتع بالإعفاءات الضريبية والامتيازات تكون ملائمة ،وكذلك تقارن بين تكلفة تلك الإعفاءات الضريبية والامتيازات وبين العوائد التي من الممكن إن تحصل عليها من خلال منحها تسهيلات للمستثمر الخاص ،وكذلك توصلت بعض الدراسات الحديثة إلى إن الإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية لم تعد الحافز الرئيسي للاستثمار وإنما هناك عوامل أخرى أفضل من الإعفاءات الضريبية .</p>	ابرز النتائج
<p>(pary، 2012)</p>	5-اسم الباحث والسنة
<p><b>The effectiveness of tax incentives in attracting investment evidence from developing countries</b> فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار :أدلة في البلدان النامية</p>	عنوان الدراسة
<p>هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الضرائب على الشركات والاستثمار في البلدان النامية ،مع إعطاء الاهتمام بشكل خاص للحوافز الضريبية</p>	أهداف الدراسة

<b>ابرز النتائج</b>	إن الاستثمار الأجنبي المباشر اقل حساسية لمعدل الضريبة الفعلية الهامشي للشركات في البلدان ذات المناخ الاستثماري غير الجذاب نسبياً، وان معدلات ضريبة الدخل والتسجيل والإعفاءات الضريبية الأطول فعالية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكن ليس في أفريقيا .
---------------------	---

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها جمعت بين متغيرين هما الإعفاءات الضريبية والتنمية المستدامة، إذ لم تتطرق مسبقاً دراسة إلى الربط بينهما وهذا ما شجع الباحث للكتابة في هذا الموضوع لما يتمتع من أهمية كبيرة لمعرفة تأثير الإعفاءات الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية .

### المحور الثاني: الاطار النظري للإعفاءات الضريبية والتنمية المستدامة

**1-1- مفهوم الإعفاءات الضريبية:** - تُعد الإعفاءات الضريبية من الموضوعات أثارت اهتمام الفكر المالي والضريبي الحديث وذلك لأنها استثناءات أقرها المشرع على مبدأ عموم فرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال التي تكون موجودة داخل إقليم الدولة استناداً إلى مبدأ سيادة الدولة على إقليمها ولغرض أهداف معينة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية التجأ المشرع العراقي من أجلها إقرار إعفاءات ضريبية على بعض الأشخاص والأموال من الخضوع للضرائب والخروج من مبادئ الدستور في العدالة والمساواة أمام الأفراد في الحقوق والالتزامات .(بالحاج،2021:74)، وهناك تعاريف كثيرة للإعفاءات الضريبية فقد عرفها (حمدي،2015: 166) بأنها عدم فرض ضريبة على أشخاص أو أصول معينة رغم توفر شروط الخضوع للضريبة على الأشخاص والأموال ورغم توفر الشروط القانونية للخضوع لاعتبارات خاصة اجتماعية أو اقتصادية أو علاقات دولية، وقد عرفت الإعفاءات الضريبية بأنها عدم فرض ضريبة على دخل معين إلا في حالة أن يكون الدخل خاضع للضريبة، ويكون الإعفاء أما دائماً أو مؤقتاً ولا يحق للمؤسسات المالية منح الإعفاءات الضريبية إلا بموجب ما ينص عليه التشريع الضريبي.(الجماعين،2016: 29) كما وقد عرفت الإعفاءات بأنها من المميزات التي تمنحها الحكومة إلى المكلفين سواء الطبيعيين أم الاعتباريين بموجب القانون الضريبي الذي يقوم بتنظيم بنود وشروط منح الإعفاءات ،لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية (دقة،2021: 15).

**1-2- أهداف الإعفاءات الضريبية:** تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الإعفاءات الضريبية وكلائي :

#### 1-2-1- الأهداف الاقتصادية

أ- تنمية الاستثمار عن طريق تخفيض العبء الضريبي ،مما يؤدي الى انخفاض النفقات التي تتحملها الجهة المستفيدة من الإعفاء .  
ب- زيادة إيرادات الخزينة في المستقبل من خلال تنمية الاستثمار وتويع النشاط الاقتصادي مما يسهم في اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.(قطاوي،2017: 31-32)

ج- تشجيع نوع محدد من الصناعات قد تحتاج الدولة إلى نوع معين من الصناعات لأسباب اقتصادية أو علمية أو بيئية.

د- قدرة المنتجات المحلية إلى رفع جودتها وكفاءتها كي تتمكن من منافسة المنتجات المستوردة.(البريشي،2015: 268)

#### 1-2-2- الأهداف الاجتماعية:

أ- إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة تضمن حق الطبقات الفقيرة وترفع من مستوى معيشتهم .

ب-تشجيع بعض القطاعات ذات الطابع النفعي للمجتمع.

ج-قد تمنح الإعفاءات الضريبية لأسباب صحية مثل الإعفاءات الممنوحة للمواد لإغراض طبية.(لموشي،2018: 8)

**1-2-3- الأهداف السياسية:**الهدف من الإعفاء الضريبي هو العمل على توطيد العلاقات الدبلوماسية من خلال زيادة التبادل

التجاري ومعالجة الازدواج الضريبي الخارجي.(الشيباني،2021:21)

**1-3- أنواع الإعفاءات الضريبية :** تقسم الإعفاءات الضريبية إلى إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة ما يأتي :

**1-3-1- الإعفاءات الدائمة :** تمنح الإعفاءات الدائمة إلى القطاعات الاقتصادية والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والإنساني والتي يقصد بها القطاع الزراعي الذي لم يتطور بعد، وتلجأ الدولة إلى منح هذا الإعفاء إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي لها أهمية بالغة ضمن سياستها التنموية ، والتي لها آثار إيجابية مثل قطاع التشغيل وما يوفره من مناصب شغل ، وقطاع التصدير في جلب العملة الصعبة . (الحبيب ، 2010:108)

**1-3-2- الإعفاءات المؤقتة :** وهو إعفاء مؤقت لبعض الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من خضوع المكلف للضريبة لمدة معينة وعادة ما يكون في بداية النشاط المستهدف بالتشجيع ويتوقف طول هذه المدة على حجم المشروع وأهميته للاقتصاد القومي . (مهاني ، 2010:23) وفي إطار حماية البيئة إذ تقرر العديد من الدول مجموعة من الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة الغرض منها هو حماية البيئة وذلك يتمثل في إعفاء المنشآت الصناعية التي تستعمل تقنيات حديثة تكون صديقة للبيئة من ضريبة الدخل بشكل كلي أو جزئي أو التي تستخدم الآلات والأجهزة المستخدمة لأغراض حماية البيئة والمحافظة عليها ، أو إن يتم إعفاء المؤسسة المعنية لمدة معينة من تاريخ بدأ نشاطها لكي تساعد في إنتاج منتجات تنافسية مقارنة بالمنتجات التي تنتجها الشركات التي تستخدم تقنيات ملوثة للبيئة . (احمد ، 2015:21)

**3-مبررات الإعفاءات الضريبية :** هناك عدة مبررات للإعفاءات الضريبية هي :

أ-تحسين النظام الضريبي :يسمح الإعفاء الضريبي على زيادة فعالية وعدالة النظام الضريبي ،وذلك نتيجة خضوع المكلفين إلى الالتزام الضريبي من جديد .

ب-مؤشر على مرونة النظام الضريبي :يتيح الإعفاء الضريبي الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في سلوك الممولين ،لأن تطبيق القواعد الضريبية بشكل صارم يؤدي إلى قلة تعظيم الإيرادات الضريبية.

ج-معالجة التهرب غير المقصود :يأخذ الإعفاء الضريبي بعين الاعتبار وجود تهرب ضريبي غير مقصود وان العقاب يقع في العادة على المتعمد ،وينتج التهرب غير المقصود عادةً من خلال التعقيد في الإجراءات الضريبية . (خشيف ، 2017: 74)

**2-1- التنمية المستدامة :** ينبع مفهوم التنمية المستدامة من المحصلة الثلاثية التي تتضمن التوازن بين الركائز الثلاثة للاستدامة وهي (الاستدامة البيئية التي تركز على جودة البيئة للقيام بالأنشطة الاقتصادية ،والاستدامة الاجتماعية التي تسعى لضمان حقوق الإنسان والحفاظ على الهوية الثقافية والمساواة واحترام التنوع الثقافي، والاستدامة الاقتصادية الضرورية في الحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري لأزم للدخل ومستوى المعيشة). وان تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوازن بين هذه الركائز .(klarin .2018:68)، وهناك تعريفات عديدة للتنمية المستدامة فقد عرفها (Ukaga et al) التنمية المستدامة تكون موجهة نحو المجتمع والمستقبل، وذلك يعني تخطي الرغبات الشخصية من أجل المصلحة العامة في تحقيق الخير للجميع (Ukaga et al,2010,p188)، وكذلك عرفت التنمية المستدامة بأنها عملية موجهة لاتخاذ القرار من قبل السلطة المحلية وفق اللامركزية في تفعيل دور المشاركة الشعبية لغرض تعبئة الموارد المحلية ،للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وفق منظومة شاملة ومستدامة (حسن ، 2021 : 24-25).

**2-1-1- خصائص التنمية المستدامة :** من أهم خصائص التنمية المستدامة الآتي :

**1- تهتم التنمية المستدامة بتلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع وتسعى إلى تقليل معدلات الفقر على مستوى العالم من خلال تحقيق التوازن بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .**

**2-تعمل التنمية المستدامة على الاهتمام بالموارد المختلفة سواء كانت موارد بشرية أم مجتمعية أم بيئية من خلال استخدام أنشطتها المختلفة وخاصة التنمية البشرية لأنه عملية التنمية تعتمد على قرارات الإنسان .(خليل، 2022: 37)**

**2-1-2- أبعاد التنمية المستدامة:** لا تركز التنمية المستدامة على البعد البيئي فقط وإنما تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تتسم هذه الأبعاد بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد ،لا بد من الإشارة إلى إن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة وهذه الأبعاد هي : (غنيم ،وابوزنط ، 2010 : 39)

2-1-3- البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو بشرية أو معرفية بوجود الإدارة الرشيدة لحركة التنمية الاقتصادية في البلد، فالتنمية المستدامة هي إمكانية إنتاج السلع والخدمات بصورة مستمرة والعمل على رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع لأطول فترة ممكنة. (عطية، 2022: 46)

2-1-4- البعد الاجتماعي: إن مفهوم هذا البعد يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ الحرية وكذلك يشمل الجوانب الإنسانية والثقافية للسكان، تعتبر التنمية المستدامة ذات بعد إنساني أي هدفها الأول المحافظة على كرامة الإنسان وتوافر مستلزمات الحياة الأساسية وتكون له مشاركة فعلية في المجتمع، يجب إن تكون هناك ضرورة الاعتراف برأس المال البشري بجميع فئاته ومكوناته وتوافر القدرات والمهارات الصحية والتعليمية التي تساعد بالعملية الاقتصادية والاجتماعية. (ال حداد، 2017: 12)

2-1-5- البعد البيئي: أعطى مفهوم التنمية المستدامة أهمية بالغة لارتباطه بالبيئة عن طريق المحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، وكذلك تداخل البيئة في عملية التنمية المستدامة عن طريق التصنيع أو التعمير أو غيرها، ويربط التكنولوجيا الصديقة للبيئة بالتنمية لغرض تخفيف التلوث البيئي بجميع أشكاله، مما يعزز ديمومة الموارد واستفادة الأجيال القادمة من التنمية. (هزيلي، 2015: 165)

#### 2-1-6- مبادئ التنمية المستدامة

2-1-6-1- مبدأ العدالة: هي حق من حقوق الناس الرئيسية في الحرية والمساواة في ظروف عيش مرضية في بيئة تهيئ لهم نوعية الحياة للعيش بكرامة ورفاهية، بشكل يجعل الناس يحصلون على حقوق متوازنة في المجتمع وثرواته، ويجب عليهم حماية البيئة وتحسينها للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. (صحراوي، 2021: 54-55)

2-1-6-2- مبدأ المشاركة: تعتبر التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة تتطلب المشاركة الفعالة من الناس بشكل يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي تدير حياتهم ومصيرهم، ويجب إن لا تصاغ هذه القرارات والآليات في غيابهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم والتوسع في مجالات عمل جديدة وتقوية المشاركة في صنع القرار. (التميمي، 2006: 29)

2-1-6-3- مبدأ الحيطة: وهو يعطي معنى أولياً للمبدأ على أنه لا يحتاج إلى اليقين العلمي، ويقوم هذا المبدأ على التنبؤ والوقاية من المشاكل الناتجة من البيئة لأي مشروع، ومن خلال هذا المبدأ يتوجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، فهو يكمل الوقاية من المخاطر الواقعية ويقوم بالموازنة بين الفوائد الملموسة وبين التكاليف المستقبلية التي من الصعوبة تقييمها. (مفيدة، 2017: 15)

2-1-6-4- أهداف التنمية المستدامة: تتطلب التنمية المستدامة تكامل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لوضع الخطط والبرامج من أجل تحقيقها ومن هذه الأهداف:

- 1- تقليل معدلات الفقر من خلال توفير الموارد والإمكانيات المناسبة
- 2- ضمان توفير التعليم الجيد على المدى الطويل، وتوفير المراكز الصحية التي تساعد على تقليل الأمراض.
- 3- ضمان توفير الأمن الغذائي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- 4- ضمان توفير فرص عمل تساعد على تحسين مستوى المعيشة. (جاسم، 2020: 28)
- 5- مؤشرات التنمية المستدامة: المؤشرات هي المعايير التي تستخدم لقياس مستوى التطور الذي حدث في منطقة جغرافية محددة ومن هذه المؤشرات هي:

2-1-7- المؤشرات الاقتصادية: ومن أهم المؤشرات الاقتصادية هي:

- 1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- حصة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه بنسبة مئوية.

3- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات، تبرز أهمية هذا المؤشر من خلال انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي. (عبد الحميد، وعبد اللطيف، 2012: 8-9)

ثالثاً: العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي:- يعد ربط الإعفاءات الضريبية مع السياسات التنموية من الغايات التي تسعى لها الدول التي تعاني من المعضلات التنموية ولاسيما في الدول النامية، وذلك لأن الإعفاءات الضريبية أداة اقتصادية فعالة في معالجة مجالات قصور السوق، إذ لا بد أن تتمتع مختلف القطاعات بقدر أكبر من الإعفاءات، وذلك لدعم التنمية المستدامة ولاسيما الهياكل الرئيسية مثل الكهرباء والنقل والمياه والطاقة المتجددة والتعليم والرعاية الصحية، وكذلك القطاعات الأخرى التي يكون لها ارتباط بالتنمية المستدامة. (رضوان، 2017: 669-670)، إن سياسة الإعفاءات الضريبية لها دور كبير على التنمية المستدامة وكما يأتي:

1- سياسة الإعفاءات الضريبية: تعد الإعفاءات الضريبية من أهم الأساليب التي تعتمدها السياسات المالية الحديثة، لأنها تكون فعالة في توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية التي يكون هدفها جذب رؤوس الأموال سواء كانت محلية أو أجنبية، حيث استخدم أسلوب الإعفاءات الضريبية من قبل العديد من دول العالم عن طريق السماح للمستثمرين أن يستفيدوا من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية. (عبد الباسط، 2007: 140)، بعض التشريعات الضريبية تتبنى سياسة منح الإعفاءات الضريبية لكي تتخذها وسيلة لحماية البيئة من التلوث، وتستخدم سياسة منح الحوافز والإعفاءات لتشجيع المنتجين للمحافظة على البيئة وعدم تلوثها، والمقصود بالإعفاءات الضريبية بشكل عام هو استخدام الضريبة كأداة لتحفيز الأشخاص على اتباع سلوك أو نشاط معين الغرض منه تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ويكون لها تأثير جيد على حث الملوثين لتجنب أسعار الضريبة المرتفعة من خلال استخدام أساليب إنتاج صديقة للبيئة والحد من التلوث. (حسن، 2022: 331).

2- أهداف سياسة الإعفاءات الضريبية: تسعى سياسة الإعفاءات الضريبية إلى تحقيق الأهداف الآتية :  
(بوخاري، 2017: 11)

1-2- تحقق التوازن للاستثمارات في جميع القطاعات .

2-2- تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية مع السوق الخارجية من خلال منح الإعفاءات الضريبية على المنتجات إلى المؤسسات المصدرة .

2-3- تساعد على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية وخاصة المشاريع التي لديها إمكانية الاستثمارية والنمو .

2-4- توفير موارد تسمح من خلالها للمستثمرين بإعادة استثماراتهم عن طريق التوسع في فروع الإنتاج أو إنشاء مؤسسات جديدة

3- الإعفاءات الضريبية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: تعد الضريبة من أدوات السياسة المالية إذ لا يقتصر هدفها على الجانب المالي وإنما تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد لجأ المشرع الضريبي إلى تقرير إعفاءات وحوافز ضريبية لغرض جذب الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية والاستثمار في الأنشطة المرغوب فيها، وإعفاء استيراد الآلات والمعدات التي تستخدم في المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم لتخفيف العبء على المستثمر لتمكين المستثمر من التوسع في المشروع، وكذلك تساهم الاستثمارات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً توفر فرص عمل جديدة وبالتالي تساهم في تقليل معدلات البطالة وتساعد على توفير خدمات للمواطنين، ومن المزايا الأخرى التي يحققها الاستثمار في مجال التنمية الاقتصادية ما يأتي : (محمد، 2017: 5-6)

3-1- نقل واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الإنتاجية.

3-2- يعمل على تنمية رأس المال البشري من خلال تدريب العاملين واكتساب المهارات.

3-3- تشجيع المنافسة للسوق المحلية من خلال دفع الشركات المحلية من تطوير وتنمية قدراتها الإنتاجية لكي تستطيع إن تنافس

المنتجات المستوردة . (البريشي، 2015: 268)

المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير الإعفاءات الضريبية على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015 - 2021)

أولاً: توصيف النموذج القياسي الأول (التنمية الاقتصادية): سيتناول البحث تحليل العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والتنمية الاقتصادية في العراق، إذ إن التنمية الاقتصادية كمتغير تابع (Y1)، والإعفاءات الضريبية تمثل متغيراً مستقلاً (X)، وتحدد الصيغة العامة للنموذج وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Y1_t = f(X) \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y1_t = C + \sum_{t-1}^n \alpha_1 Y1_{t-1} + \sum_{t-1}^n \alpha_2 X(+)_t + \sum_{t-1}^n \alpha_3 X(-)_t + \beta_1 X_t(+) + \beta_2 X_t(-) + \mu_t \dots\dots\dots (2)$$

اذ ان:

Y1: التنمية الاقتصادية. X(+): ارتفاع الإعفاءات الضريبية. X(-): انخفاض الإعفاءات الضريبية.

Δ: الفرق الأول للمتغير. C: الحد الثابت. N: الحد الأعلى لمدة الإبطاء المثلى.

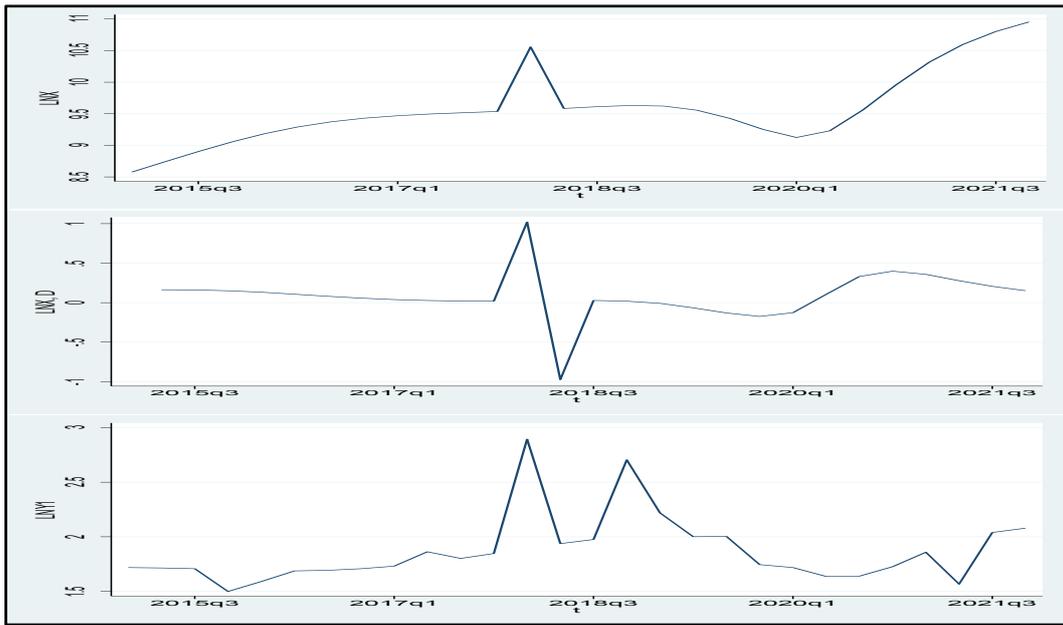
α<sub>1</sub>, α<sub>2</sub>, α<sub>3</sub>: الميل (slope) في الاجل القصير. β<sub>1</sub>, β<sub>2</sub>: الميل (slope) في الاجل الطويل.

μ<sub>t</sub>: حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: بيانات النموذج القياسي الأول (التنمية الاقتصادية):

جرى استعمال بيانات الإعفاءات الضريبية (X) للشركات (شركة أ) لإنتاج الأسلاك والقابلات الكهربائية المحدودة، شركة (ب) للمشروبات الغازية والمياه الصحية والعصائر المحدودة، شركة (ج) للصناعات الإسمنتية المحدودة، شركة (د) للتجارة ونصب وتشغيل أجهزة مدن الألعاب المحدودة، شركة (هـ) للمقاولات العامة المحدودة، شركة (و) لصناعة الإسمنت محدودة المسؤولية) وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للهيئة العامة للضرائب، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية (Y1) بالمليون دينار عراقي وبالأسعار الجارية وذلك بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وقد تم تحويل البيانات من سنوية إلى فصلية<sup>(1)</sup> (ربع سنوية) للمدة (2015.Q1 - 2021.Q4) وذلك باستعمال طريقة (Litterman) وقد تم أخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي، وبهذا يكون عدد المشاهدات (28) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني ( 1 ) الآتي:

<sup>(1)</sup> عمل الباحث على تحويل البيانات السنوية الى فصلية (ربع سنوية) بسبب قلة عدد المشاهدات (7) مشاهدة، حيث لا يمكن استعمال اختبارات جذر الوحدة بعدد المشاهدات يقل (20) مشاهدة، فضلاً عن ذلك إن نموذج NARDL يحتاج لعدد من التباطؤات عند تقديره الامر الذي يقلل من درجات الحرية مما يجعل نتائج النموذج متحيزة.



شكل (1) بيانات الإعفاءات الضريبية للشركات (LNX) والتنمية الاقتصادية (LNY1) للمدة (2021.Q4-2015.Q1) المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (STATA 17).

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة للنموذج القياسي (التنمية الاقتصادية): هنالك عدة اختبارات تستعمل لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه؛ إلا ان اختباري ديكي - فولر الموسع وفيليبس - بيرون يعدان الأشهر، وسكون السلسلة الزمنية يعني أن وسطها وتباينها وتغايرها ثابتين عبر الزمن، وبالتالي فان السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا ما تحققت تلك الشروط الثلاثة الأنفة الذكر. ويوضح الجدول في أدناه نتائج الاختبارين وكالاتي:

جدول (1): اختبار (ADF, PP) الإعفاءات الضريبية للشركات (LNX) والتنمية الاقتصادية (LNY1)

الاختبارات	اختبارات جذر الوحدة:							
	عند المستوى* (Level)				عند الفرق الأول			
	ADF		PP		ADF		PP	
المتغيرات	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
LNX	-0.516	0.305	-0.879	0.795	-3.417	0.001	-6.086	0.000
LNY1	-2.340	0.014	-3.307	0.015	/	/	/	/

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (STATA 17).

الملاحظات: \*يتضمن النموذج عند المستوى حد التقاطع (Intercept)، وكذلك عند الفرق الأول.

يتبين من الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية للإعفاءات الضريبية للشركات (LNX) ساكنة (Stationarity) عند الفرق الأول [I(1)]، في حين ان السلسلة الزمنية للتنمية الاقتصادية (LNY1) عند المستوى [I(0)]، فمن خلال إحصائية (T) ولكلا الأختبارين (ADF,PP) أكبر من الجدولية، كما وان قيمة احصائية (P - Value) أقل من (5%) وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة الزمنية عند المستوى [I(0)] للمتغير (LNY1) وبسكون المتغير (LNX) عند الفرق الأول [I(1)].

ثالثاً: تقدير النموذج القياسي الأول (التنمية الاقتصادية): جرت عملية تقدير نموذج (NARDL) الأول وتم الحصول على النتائج والتي يمكن لحظها في جدول (2) ويمكن تفسيرها وكالاتي:

1- التفسير الإحصائي:- يتضح من جدول (2) في ادناه نتائج تقدير النموذج القياسي (NARDL)، إذ يثبت اختبار (F-Bounds Test) وبالبلغة قيمتها (5.366) وقيمة (P - Value) لها (0.041) وهي أقل من (5%) وبالتالي رفض فرض

العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة طويلة الاجل (تكاملاً مشتركاً) بين الإعفاءات الضريبية للشركات والتنمية الاقتصادية في العراق؛ فعند زيادة الإعفاءات الضريبية للشركات بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة (0.798%)، في حين ان انخفاض الإعفاءات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة (1.179%)، وعند حصول أي اختلال في هذه العلاقة في الاجل القصير عن التوازن الحاصل في الاجل الطويل فسيقوم نموذج تصحيح الخطأ بإعادة التوازن وبسرعة (-0.6429) فصلياً، الامر الذي يعني أن (64.29%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي.

## جدول (2): نتائج تقدير نموذج NARDL الأول

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	24
Model	3.08595276	12	.25716273	F(12, 11)	=	15.85
Residual	.178483763	11	.016225797	Prob > F	=	0.0000
Total	3.26443652	23	.141932823	R-squared	=	0.9453
				Adj R-squared	=	0.8857
				Root MSE	=	.12738

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
_dy					
_y					
L1.	-.6428687	.2681235	-2.40	0.035	-1.233005 - .0527329
_x1p					
L1.	.5129738	.1958804	2.62	0.024	.0818439 .9441038
_x1n					
L1.	.7580366	.2611498	2.90	0.014	.1832497 1.332823
_dy					
L1.	-.3394871	.1726405	-1.97	0.075	-.7193863 -.0405722
_dx1p					
---	.9758287	.1473946	6.62	0.000	.6514153 1.300242
L1.	-.5744961	.8463447	-0.68	0.511	-2.437288 1.288296
L2.	-.556368	1.258236	-0.44	0.667	-2.212991 2.212991
L3.	.1580565	.8908994	0.18	0.862	-1.8028 2.118913
_dx1n					
---	-.0898694	.979635	-0.09	0.929	-2.246031 2.066293
L1.	-.4688485	1.27453	-0.37	0.720	-3.274071 2.336374
L2.	-.7860978	.9491035	-0.83	0.425	-2.87506 1.302865
L3.	-.4433735	.286791	-1.55	0.150	-1.074596 .1878493
_cons	-.7664752	.4140503	1.85	0.091	-.1448434 1.677794

Asymmetry statistics:						
Exog. var.	Long-run effect [+]			Long-run effect [-]		
	coef.	F-stat	P>F	coef.	F-stat	P>F
lnx	0.798	7.689	0.018	-1.179	7.393	0.020
Long-run asymmetry				Short-run asymmetry		
lnx		5.366	0.041		7.035	0.022

Note: Long-run effect [-] refers to a permanent change in exog. var. by -1

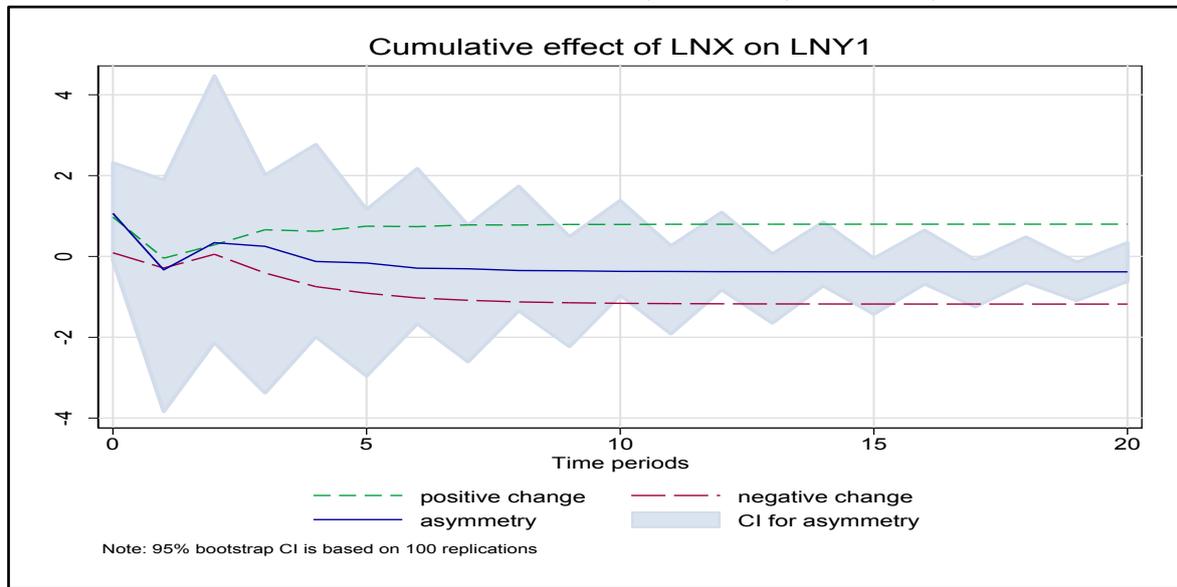
Cointegration test statistics:		t_BDM =	-2.3977
		F_PSS =	4.0575
Model diagnostics			
	stat.	p-value	
Portmanteau test up to lag 10 (chi2)	11.16	0.3450	
Breusch/Pagan heteroskedasticity test (chi2)	.2246	0.6355	
Ramsey RESET test (F)	1.11	0.4004	
Jarque-Bera test on normality (chi2)	4.185	0.1234	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (STATA 17).

2-التفسير الاقتصادي: - تظهر نتائج جدول (2) الى وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الاجل بين الإعفاءات الضريبية للشركات وبين التنمية الاقتصادية في العراق؛ إذ ان زيادة الاعفاءات الضريبية للشركات بنسبة معينة ستؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية بحوالي (80%) من تلك النسبة، في حين ان انخفاض الاعفاءات الضريبية بنسبة معينة ستؤدي الى انخفاض التنمية الاقتصادية بحوالي (118%) من تلك النسبة؛ ويعود ذلك لكون المدفوعات الضريبية تمثل تكاليف للشركات المبحوثة وكلما زادت الإعفاءات الضريبية كلما انخفضت تكاليف الإنتاج للشركات وبالتالي زيادة الأرباح، فضلاً عن ذلك هذه الزيادة في الاعفاءات الضريبية تعطي ميزة تنافسية للشركات العراقية لمنافسة الشركات الأجنبية، وهذا يؤدي الى زيادة انتاج الشركات لمزيد من السلع المحلية مما يؤدي لتخفيض استنزاف العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) والناجمة عن المورد الناضب (ريع النفط) إذ يتم إعادة استثمار هذه العملة الأجنبية في مشاريع إنتاجية أخرى تخلق المزيد من السلع المحلية، وهذا الامر يحصل بشكل مضاعف وفقاً للمضاعف الكينزي، الامر الذي يؤدي في النهاية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي بشكل خاص) وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه الامر والذي يفضي في النهاية لزيادة التنمية الاقتصادية في العراق. تشير نتائج تقدير نموذج NARDL الأول في جدول (2) أعلاه إن النموذج المقدر يعد مقبولاً إحصائياً من خلال القيمة الإحصائية لـ(F) والبالغة (15.85) وقيمة (P - Value) لها (0.000) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بمعنوية النموذج المقدر

ككل، كما ويلاحظ من جدول (2) إن المتغير المستقل يفسر حوالي (94%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة  $(R^2)$  والبالغة (0.9453)، فضلاً عن ذلك إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يثبتها اختبار (Portmanteau) إذ تبلغ قيمة  $(chi^2)$  له (0.345) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، كما إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يؤكد اختبار (Breusch – Pagan) الفرض البديل، إذ إن قيمة  $(chi^2)$  له (0.636) فهي أكبر من (5%) وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، إضافةً لذلك تعد بواقي النموذج موزعةً توزيعاً طبيعياً كما يظهرها اختبار (Jarque – Bera) حيث تبلغ قيمة  $(chi^2)$  له (0.123) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، ويعتبر النموذج المقدر جيد التوصيف كما بينها اختبار (Ramsey Regression Equation Specification Error Test) (Ramsey RESET) إذ تبلغ القيمة الإحصائية لـ (F) له (1.11) وان قيمة (P- Value) لها (0.400) وهي أكبر من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف.

رابعاً: تقدير المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) للنموذج القياسي الأول (التنمية الاقتصادية): يلحظ من شكل (2) في أدناه إن حصول صدمة في الإعفاءات الضريبية للشركات (زيادة الاعفاءات الضريبية للشركات) فأنها ستؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لحوالي (1%)، الا انها سرعان ما تنخفض لحوالي (-0.2%) دون وضع التوازن قبل الصدمة، وبعد مضي فصلين على حصول الصدمة سيزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج بحوالي (0.5%) لتتخفف في الفصلين التاليين ليحصل في الفصل الرابع بعد حصول الصدمة الى نقطة التوازن قبل حصول الصدمة وبعدها يبدأ بالانخفاض ليصبح في الفصل السادس (سنة ونصف) من حصول الصدمة الى حوالي (-0.5%) والتي تستمر للأجل الطويل حتى بعد مرور خمس سنوات على حصول الصدمة، الامر الذي يعني ان حصول صدمة في الإعفاءات الضريبية للشركات سيؤدي لانخفاض التنمية الاقتصادية في العراق بحوالي (0.5%) في الاجل الطويل.



شكل (2): المضاعفات الحركية (The dynamic Multipliers) للإعفاءات الضريبية للشركات والتنمية الاقتصادية في

### العراق

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (STATA 17).

## الاستنتاجات:

1-ان زيادة الإعفاءات الضريبية للشركات بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في العراق بنسبة (0.798%)، في حين ان انخفاض الإعفاءات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية في العراق بنسبة (1.179%)؛ ويعود ذلك لكون المدفوعات الضريبية تمثل تكاليف للشركات المبحوثة وكلما زادت الإعفاءات الضريبية كلما انخفضت تكاليف الإنتاج للشركات وبالتالي زيادة الأرباح، فضلاً عن ذلك هذه الزيادة في الإعفاءات الضريبية تعطي ميزة تنافسية للشركات العراقية لمنافسة الشركات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاج الشركات لمزيد من السلع المحلية مما يؤدي لتخفيض استنزاف العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) والناجمة عن المورد الناضب (ربع النفط) إذ يتم إعادة استثمار هذه العملة الأجنبية في مشاريع إنتاجية أخرى تخلق المزيد من السلع المحلية، وهذا الأمر يحصل بشكل مضاعف وفقاً للمضاعف الكينزي، الأمر الذي يؤدي في النهاية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي بشكل خاص) وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه الأمر والذي يفضي في النهاية لزيادة التنمية الاقتصادية في العراق.

2-ان حصول صدمة في الإعفاءات الضريبية للشركات سيؤدي لانخفاض التنمية الاقتصادية في العراق بحوالي (0.5%) في الاجل الطويل.

3-إن منح الإعفاءات الضريبية بشكل مستمر دون تحديد تكاليفها وما ينتج عنها من تحقيق آثار إيجابية في المستقبل سوف يؤدي إلى ضعف السياسة الضريبية من تحقيق أهدافها، فإن السياسة الضريبية الفعالة ليس فقط تمنح المزيد من الإعفاءات وإنما هي التي تربط بين الإعفاءات وبين تحقيق التنمية المستدامة .

4-إن احد التحديات ومعوقات التنمية في العراق هو عدم الاستقرار السياسي والأمني وتقلبات سعر الصرف التي تؤدي إلى بيئة غير جيدة للاستثمار، وان الاقتصاد العراقي يسير بشكل بطيء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

5-لا يوجد تنوع اقتصادي في مجال الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها تساعد على تحقيق التنمية، وإنما يعتمد بشكل كبير على مورد النفط .

## التوصيات:

1- ضرورة توجيه الإعفاءات الضريبية نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية لتشجيع الاستثمار فيها، ومن هذه القطاعات الزراعي والصناعي والخدمية وغيرها من القطاعات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومما ينعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد منه .

2- ضرورة أن تخضع الإعفاءات الضريبية إلى دراسات اقتصادية واجتماعية وبيئية بصورة منسجمة مع الخطة الإنمائية للدولة بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والطبقية والفئوية .

3- ضرورة الاعتماد في تقييم سياسة الإعفاءات الضريبية على معيار الكفاءة والفاعلية، وتقع على الحكومة مسؤولية الإشراف ومتابعة المشاريع، حيث يتم مقارنة المنافع الناتجة عن الإعفاءات الضريبية والتكاليف التي تتحملها الخزينة العامة للدولة.

4- العمل على دراسة المعوقات والتحديات التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها الاستقرار الأمني والاستقرار السياسي ومكافحة الفساد .

5- ضرورة الاهتمام بالتنوع الاقتصادي من خلال وضع الخطط التنموية في مختلف القطاعات منها الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة وكافة الأنشطة الأخرى، لكي تكون المنتجات الوطنية منافسة للمنتجات الأجنبية وتقليل حجم الاستيراد .

## المصادر

1. احمد ، رائد ناجي .(2015). "السياسة الضريبية بين تشجيع الاستثمار بالطاقة وحماية البيئة وآلية الموازنة بينهما " .مجلة الحقوق .المجلد 5.العدد (25-26).المستصلية .
2. آل حداد ، مازن محمد مهدي خضير .(2017). "التنمية المستدامة بين الموازنة باستخدام الموارد الطبيعية والمسؤولية الاقتصادية عن حقوق الأجيال " بحث دبلوم عالي مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد.
3. البريشي، إسماعيل محمد.(2015). "الإعفاءات الضريبية في الفقه الإسلامي ،مفهومها، مجالاتها وأثارها". مجلة علوم الشريعة والقانون .المجلد 42.العدد 1.
4. الحبيب ،مشري حم .(2010) . "السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر " .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة .الجزائر .
5. الجماعين، مجد ياسين .(2016). "الإعفاءات الضريبية وأثرها على تشجيع قرار الاستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار " .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الأعمال .جامعة الشرق الأوسط .عمان .الأردن .
6. التميمي ،رعد سامي عبد الرزاق .(2006). "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي " .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية .جامعة النهدين .بغداد .العراق .
7. الشيباني، فارس جاسم محمد علي .(2021). "أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة " .رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .جامعة بغداد .بغداد .العراق .
8. بالحاج، هناء علي.(2021). "الإعفاءات الضريبية وعلاقتها بمبدأ المساواة" .مجلة العلوم القانونية والشرعية .العدد الثامن عشر .كلية القانون الزاوية .جامعة الزاوية .
9. بوخاري، سهير .(2017). "دور الامتيازات الجبائية في تنويع الإنتاج الوطني" .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .جامعة العربي بن مهيدي .أم الوافي .الجزائر .
10. جاسم، حسام جبار .(2020). "دور الرقابة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة" .بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد .العراق
11. حسن ،علياء فاضل .(2021). "دور الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة " .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد .العراق .
12. حسن، زينب عبد الكاظم.(2022). "فاعلية الضرائب الخضراء في مكافحة التلوث البيئي في العراق " .مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية .المجلد 13 .العدد 1 .ص 318-348 .
13. حمدي، صلاح الدين.(2015). "المالية العامة .مكتبة زين الحقوقية والأدبية .بيروت .لبنان .
14. خشيف ،عبد الأمير صبار .(2017). "اثر الإعفاءات الضريبية في الحد من التهرب الضريبي " .مجلة وارث العلمية .المجلد 4.العدد 10 .
15. خليل ،مصطفى محمد عزت .(2022). "التدقيق الداخلي الأخضر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة " .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .جامعة بغداد .العراق .
16. دقة، منار زياد احمد.(2021). "دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين" .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا .جامعة النجاح الوطنية .نابلس .فلسطين .
17. رضوان، مصطفى احمد حامد .(2017). "الحوافز الضريبية ودورها في دعم التنمية المستدامة" .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية .العدد 63 .
18. صحراوي ،عبد الرزاق .(2021). "مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة" .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة باتنة -الحاج لخضر .الجزائر .
19. عبد الباسط ،بوزيان .(2007). "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر" .رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة حسيبة بن بو علي .بالشلف .الجزائر .
20. عبد الحميد ،لخديمي ،وعبد اللطيف ،أولاد حمودة .(2012). "مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال " .بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث الذي نظمه كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة بشار .
21. عطية ،حارث رحيم .(2022) . "دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة " .أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بغداد .العراق .
22. غنيم ،عثمان محمد ، و ابوزنط ،ماجدة .(2010). "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها " ط 1 .دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان .الأردن .

23. قطاوي، ميس ياسر إبراهيم.(2017). "الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية". رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا .جامعة النجاح الوطنية. نابلس .فلسطين.
24. لموشي، زهيه.(2018). "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر". المجلة العلمية لجامعة الجزائر .المجلد:6. العدد 11. 1-23 .
25. محمد، عمرو محمد يوسف.(2017). "مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر". بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث في كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.جامعة الاسكندرية. مصر .
26. مفيدة ،تيتوش .(2017). "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه التنمية المستدامة -مدخل تسويقي". أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير .جامعة الجزائر .
27. مهاني، محمد نمر توفيق .(2010). "الأثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة". رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة .الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
28. هزيلي ،رايح .(2015). "إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة". مجلة العلوم الاجتماعية العدد 21 . والاقتصاد، جامعة بغداد . العراق .

29-klarín .Tomislav .(2018). "The concept of sustainable Development :From its Beginning to the contemporary Issues", zagreb International Review of Economics &Business .vol.21.No 1.faculty of Economics and Business .University of Zagreb and De Gruyter open.

30-Ukaga ,okechukwn, Maser, Chris& Reichenbch, Mike.(2010). "sustainable development ,principles ,Frameworks ,and Cose studies", printed in the United states of America..